العدد 3846 - السنة الثالثة عشرة
الإثنين 29 ربيع الآخر 1442 - الموافق 14 ديسمبر 2020
Monday 14 December 2020 - No.3846 - 13 th Year

البرلمان العربي يعلن دعمه لجهود بغداد لجمع السلاح

العراق: خطة للقضاء على فلول «داعش»

مجموعة من الأسلحة المصادرة في العراق

بغداد – «وكالات» : كشف جهاز مكافحة الإرهاب العراقي، عن تنفيذ أكثر من 150 عملية أمنية خلال الأشهر الستة الماضية، مشيراً إلى الشروع في إعداد خطة استراتيجية للقضاء على فلول داعش.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية (واع) أمس الأحد، عن المتحدث باسم جهاز مكافحة الارهاب صباح النعمان قوله إن «هذه العمليات أسفرت عن القبض على 250 إرهابياً من مستويات قيادية عليا، وقتل أكثر من 50 إرهابياً، في عمليات طالت أماكن تواجدهم في مناطق صحراوية، وجبلية ذات تضاريس قاسية جداً».

وأضاف أن العمليات استندت على جهد استخباري كبير جداً، من قبل استخبارات الجهاز، وجمع المعلومات عن فلول عصابات داعش، وخاصة القادة من المستويات العليا الإرهابية.

ولفت إلى أن المعلومات الاستخبارية كانت وافية ودقيقة جداً، حيث حددت بالضبط أماكن تواجد هؤلاء، إضافة إلى التنسيق مع التحالف الدولي في مجال تبادل المعلومات الاستخبارية، وفي مجال الإسناد الجوي، بشكل أسفر عن القيام هذا العام بعمليات كبيرة جداً، استهدفت الفلول الإرهابية.

وتابع أن «القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي وجه جهاز مكافحة الارهاب باستمرار الضغط على عصابات داعش الإرهابية، وملاحقه ما تبقى من فلولهم، للقضاء عليهم، ولتأمين وتعزيز الانتصارات».

ولفت إلى أن «قيادة جهاز مكافحة الإرهاب شرعت بإعداد استراتيجية لمكافحة الفكر المتطرف، والعصابات الإرهابية»، مشيراً إلى «الشروع بتطبيق هذه الاستراتيجية على أرض الواقع، من خلال القيام بعمليات نوعية وخاطفة وسريعة، تستهدف الأماكن التي تتواجد فيها العناصر الإرهابية، خاصة في محافظات ديالى، وصلاح الدين، وكركوك، وكذلك غرب الانبار، وفي مناطق حزام بغداد.

وشدد على «استمرار جهاز مكافحة الإرهاب بالعمليات الأمنية، حتى تحقيق الأمن والأمان، وتعزيز النصر الذي تحقق على عصابات داعش الارهابية»، كاشفاً عن عمليات نوعية أخرى خلال الأيام المقبلة.

من جهة أخرى أفادت الشرطة العراقية السبت، بمقتل ضابط في الجيش وإصابة اثنين آخرين في انفجار عبوة ناسفة عند محاولة قوات من الجيش العراقي اقتحام أحد الأنفاق التابعة لتنظيم داعش الإرهابي في إحدى المناطق شمال غربي مدينة كركوك، شمالي بغداد.

وأبلغت مصادر في قيادة شرطة كركوك وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) «أن عبوة ناسفة انفجرت لدى محاولة قوات من الجيش العراقي اقتحام أحد الأنفاق التي يتحصن فيها عناصر داعش، مما أدى مقتل ضابط برتبة ملازم وإصابة ضابط أخر برتبة عقيد ركن وأحد الجنود بجروح خلال عملية تفتيش».

وتشهد محافظة كركوك هجمات متفرقة لعناصر تنظيم داعش أوقعت ضحايا وإصابات رغم العمليات العسكرية المتكررة التي تشنها القوات العراقية بالتعاون مع طيران التحالف الدولي.

من ناحية أخرى أصدر البرلمان العربي في جلسته العامة التي عقدت السبت في العاصمة المصرية القاهرة ، قرارا بشأن المستجدات في العراق خاصة من النواحي السياسية والأمنية، والجهود المبذولة لفرض الأمن والاستقرار ومواجهة الاعتداءات والتدخلات الخارجية، حسبما أفادت وكالة أنباء العراق (واع).

وأكد البرلمان العربي في قراره على دعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية، لاستعادة الأمن والاستقرار وجمع السلاح وجعله بيد الدولة وأجهزتها الأمنية حصرا، وتمكينها من فرض سلطة القانون فضلا عن ضرورة توفير الحماية الكاملة للمتظاهرين السلميين.

وأشاد في هذا السياق بإعلان رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في 28 نوفمبر، القاضي بتشكيل لجنة عالية المستوى من الحكومة المركزية بعنوان / فريق أزمة طوارئ/ لحماية المتظاهرين السلميين ومؤسسات الدولة، والممتلكات الخاصة، لقطع الطريق أمام التنظيمات الإرهابية والمتطرفة التي تستغل الثغرات والأزمات لتنفيذ أهدافها في تهديد السلم والأمن المجتمعي في العراق.

ورحب القرار بالحوار القائم بين الحكومة العراقية المركزية وحكومة إقليم كردستان لحل الملفات العالقة ، بما ينسجم مع الدستور والقانون وتحقيق العدالة في توزيع الثروات بين أبناء الشعب العراقي الشقيق، مشيرا إلى :»أن استمرار المخاطر والتهديدات التي يمثلها تنظيم داعش في العراق وقيامه بعمليات إرهابية متكررة واستهدافه القوات المسلحة العراقية والمنشآت المدنية العراقية والمواطنين العراقيين، واحتفاظ التنظيم بخلايا نائمة في مناطق مختلفة بالعراق، تمكنه من شن هجمات إرهابية بين فترات متباينة، تستوجب من الدول العربية دعم جهود الحكومة العراقية في محاربة التنظيم والقضاء على فلوله».

وشدد القرار على تضامن البرلمان العربي ووقوفه التام مع العراق ودعمه في تحقيق أمنه واستقراره وصون وحدته الوطنية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وتأييده في كل ما يتخذه من إجراءات للتصدي للاعتداءات الخارجية المتكررة على الأراضي العراقية.

ودعا قرار البرلمان العربي الدول العربية الى تطوير وتكثيف علاقاتها الرسمية والشعبية مع العراق على كافة المستويات، تعزيزاً لحاضنته العربية، وحماية لاستقراره وأمنه القومي الذي يعد جزءا لا يتجزأ من الامن القومي العربي ، معربا عن ترحيبه بإتفاق العراق والسعودية، في 18 نوفمبر، على إعادة فتح منفذ عرعر الحدودي أمام التبادل التجاري بين البلدين، وتثمين هذه الخطوة الإيجابية لدورها الكبير في تعزيز العلاقات الاقتصادية والشعبية بين البلدين الشقيقين.

السيسي: زيارة فرنسا عكست تفاهماً لتحقيق الاستقرار في المنطقة

الرئيسان الفرنسي إيمانويل ماكرون والمصري عبدالفتاح السيسي

القاهرة – «وكالات» : أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أن الزيارة التي أجراها أخيرا إلى فرنسا عكست تفاهما وتنسيقا مشتركا من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وأشار السيسي، خلال تفقده الكلية الحربية فجر السبت، إلى «نتائج الزيارة الرئاسية الأخيرة إلى فرنسا وما عكسته من تفاهم وتنسيق مشترك من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة، فضلاً عن جهود تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين، خاصة على الصعيد العسكري والأمني والثقافي».

وأوضح الثوابت الأساسية التي تقوم عليها السياسة المصرية من الانفتاح على كافة الدول الكبرى وإقامة العلاقات المتوازنة والمعتدلة معها من أجل البناء والتنمية والتعمير بعيداً عن الاستقطاب والمحاور.

وقال المتحدث باسم الرئاسة المصرية بسام راضي، في بيان صحفي السبت عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» ، استعرض السيسي أسلوب إدارة الدولة لأزمة كورونا، والتي تمت بشكل علمي ومتزن، وذلك من خلال الاهتمام باتباع الإجراءات الاحترازية وتجهيز مستشفيات العزل واستنفار كافة أجهزة الدولة المعنية.

ووفق المتحدث ، أشار السيسي في هذا الإطار إلى وصول أول شحنة من اللقاحات من دولة الإمارات العربية المتحدة، موجهاً الشكر والتقدير لها، ومؤكداً في هذا السياق على المستوى المتميز الذي يحكم علاقات مصر مع أشقائها من دول الخليج، وخاصة دولة الإمارات الشقيقة.

وطبقاً للمتحدث، أثنى السيسي على ما يبذله رجال القوات المسلحة المصرية من تضحيات في سبيل حماية الوطن، مؤكداً تقدير الشعب المصري لهذه الجهود الصادقة التي تهدف إلى الحفاظ على أمن واستقرار الوطن والوقوف في وجه أية محاولة للنيل منه.

من جهة أخرى حكمت محكمة مصرية السبت على تسعة شرطيين بالسجن ثلاث سنوات لتعذيبهم بائع سمك حتى الموت في واقعة تعود للعام 2016، على ما أفادت مصادر قضائية.

ويعد الحكم نادراً نسبياً بحق شرطيين في بلد يكثر فيه اتهام عناصر الأمن بارتكاب انتهاكات.

واحتجزت الشرطة مجدي مكين، بائع السمك القبطي البالغ 50 عاماً، في مركز للشرطة في الأميرية في شمال القاهرة في نوفمبر (تشرين الثاني) 2016.

بعد ذلك بوقت قصير، تسلمت عائلته جثته وهي تحمل آثار التعذيب.

أظهر تقرير لتشريح الجثة أن مكين عانى من جلطات دموية في رئتيه بسبب ضغط شديد سبّبه شخص وقف على ظهره.

وكانت القضية تتضمن محاكمة عشرة رجال شرطة، لكن القاضي برّأ أحدهم.

الرئاسة اللبنانية: لا تدخل للرئيس في تحقيقات انفجار مرفأ بيروت

الدخان المتصاعد لحظة الانفجار الكبير في مرفأ بيروت

بيروت – «وكالات» : أعلن المكتب الإعلامي في الرئاسة اللبنانية أن رئيس الجمهوريّة ميشال عون لم يتدخل في تحقيقات قاضي التحقيق العدلي فادي صوان في ملف انفجار مرفأ بيروت لا من قريب ولا من بعيد.

وقال المكتب ، في بيان صحفي أصدره أمس :»نشرت وسائل إعلام مرئية ومقروءة ومسموعة، تصريحات وتحليلات تضمنت إدعاءات حول مسؤولية ما يتحملها رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في موضوع التحقيقات في التفجير الأليم الذي وقع في مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس الماضي، وما خلفه من شهداء وجرحى وأضرار جسيمة في العاصمة».

وأوضح البيان أن الرئيس عون لم يتدخّل « لا من قريب ولا من بعيد في التحقيقات التي يجريها قاضي التحقيق العدلي في جريمة التفجير، وإن كان دعا أكثر من مرة إلى الإسراع في إنجازها لكشف كل الملابسات المتعلقة بهذه الجريمة وتحديد المسؤوليات، لا سيّما تجاه أفراد عائلات الشهداء والمصابين الذين فقدوا أحباء لهم وأقرباء، ومن حقّهم معرفة المسؤول عن الكارثة التي حصلت».

وأعلن البيان أنه «خلال الاجتماع الذي عقده رئيس الجمهورية مع مجلس القضاء الأعلى يوم الثلاثاء الماضي، لم يتطرق الحديث إلى التحقيق في جريمة المرفأ، وبالتالي فإنّ كل ما يروّج عن أن الرئيس عون طلب التدخّل في التحقيق، هو كلام كاذب لا أساس له من الصحة».

وأشار إلى أن « البحث في هذا الاجتماع اقتصر على عمل المحاكم وضرورة تفعيلها وغيرها من المواضيع التي تهمّ مجلس القضاء الأعلى».

وأضاف البيان أن « المرة الأولى التي أطّلع فيها رئيس الجمهورية على وجود كميّات من نيترات الأمونيوم في المستودع رقم 12 في مرفأ بيروت كانت من خلال تقرير للمديرية العامة لأمن الدولة وصله في 21 يوليو الماضي».

وقال البيان :»فور الاطلاع عليه، طلب الرئيس عون من مستشاره الأمني والعسكري متابعة مضمون هذا التقرير مع الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع الذي يضم كافة الأجهزة الأمنية والوزارات المعنية، وهذا ما تمّ بالفعل وفقاً للقانون والأنظمة المرعية الإجراء».

وتابع البيان أن الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع أبلغ « في 28 يوليو الماضي المستشار الأمني والعسكري أنه يعالج الموضوع، وأنه أرسل كتاباً إلى وزارة الأشغال، تسلّمته يوم الإثنين في الثالث من أغسطس الماضي».

وكان انفجار مدمر ضرب مرفأ بيروت ما خلف أكثر من 200 قتيل وستة آلاف مصاب ودمار هائل في المرفأ والعديد من المباني وشرد نحو 300 ألف شخص.

وفي 10 أغسطس الماضي، أحالت الحكومة اللبنانية ملف انفجار بيروت إلى «المجلس العدلي» برئاسة القاضي صوان .

وكان تم في الفترة السابقة توقيف ثلاثة مدعى عليهم في ملف انفجار المرفأ بصورة غيابية، إضافةً إلى الموقوفين وجاهياً في الملف وعددهم 25.

وادعى المحقق العدلي في ملف انفجار مرفأ بيروت أول أمس الخميس على رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب ووزير المال السابق علي حسن خليل ووزيري الأشغال العامة السابقين غازي زعيتر ويوسف فنيانوسي بجرم الإهمال والتقصير.

من جهة أخرى نفذ عدد من المحتجين اللبنانيين وقفة احتجاجية مساء اليوم السبت أمام منزل المحقق العدلي في ملف انفجار مرفأ بيروت القاضي فادي صوان في منطقة الأشرفية في بيروت، للمطالبة بمحاسبة الجميع.

وانطلق المحتجون في مسيرة من ساحة ساسين في الأشرفية إلى أمام منزل القاضي فادي صوان في الأشرفية، بمواكبة من القوى الأمنية، تحت شعار «العدالة لا تتجزأ نعم لمحاسبة جميع المسؤولين السياسيين والأمنيين والإداريين من أعلى الهرم إلى أسفله، بدنا نقلو للقاضي صوان خطوة ناقصة كمل عالكل».

وحمل المحتجون لافتات مؤيدة للقاضي صوان كتب عليها «ألف تحية للقاضي فادي صوان نحن معك ضد المجرمين».

وزير الخارجية الأردني: لا نقبل بأي طرح يحد من قدرة «الأونروا»

الصفدي متحدثاً أثناء المؤتمر الصحفي

عمان – «وكالات» : أكد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، أننا لا نقبل بأي طرح يحد من قدرة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» على القيام بواجباتها لتمكينها من الاستمرار في تقديم خدماتها للاجئين، خصوصاً في ظروف مواجهة جائحة كورونا.

وقال الصفدي خلال مؤتمر صحفي عقده مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) فيليب لازاريني، عقب اجتماع عقد امس السبت في عمان إن «العمل على تنسيق مستمر مع شركائنا بالمجتمع الدولي لحماية الوكالة».

وأشار الصفدي إلى أنه تم «بحث كيفية إعداد مؤتمر دولي لحشد الدعم المالي للوكالة، ومناقشة كيفية التعامل مع الأزمة المالية للوكالة».

وحسب بيان للخارجية الأردنية استعرض الصفدي ولازاريني الاستعدادات للمؤتمر الدولي لحشد الدعم للوكالة الذي تعمل المملكة الأردنية ومملكة السويد على عقده العام المقبل والذي أقرته مجموعة ستوكهولم خلال حوارها الاستراتيجي.

وقال الصفدي، إن الاجتماع جاء في إطار التنسيق المستمر بين الشركاء من أجل حماية الوكالة والحفاظ على قدرتها للقيام بواجباتها ومهامها الحيوية إزاء اللاجئين الفلسطينيين وفق تكليفها الأممي الذي جدده المجتمع الدولي بشكل غير مسبوق خلال التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر 2019.

وأضاف في المؤتمر الصحفي «كما قلنا مراراً لا بديل عن الوكالة ولا تنازل عن ولايتها ولا قبول لأي طرح يحد من قدرتها على القيام بدورها، لأن لذلك تبعات سياسية غير مقبولة وتبعات إنسانية أيضا مرفوضة وغير مقبولة».

وقال إن المحادثات مع لازاريني ركزت على شقين، الأول هو كيفية التعامل مع الأزمة المالية الحالية التي تواجهها الوكالة، وهي أزمة كبيرة وانعكاساتها خطيرة على مجموعة ستوكهولم يبحث هذه الآليات، مشيراً إلى توافق اللجنة على عقد مؤتمر دولي تعمل المملكة ومملكة السويد بالتنسيق مع الوكالة والاتحاد الأوروبي على تنظيمه العام المقبل.

وقال الصفدي، إن العمل يتم حاليا لعقد مؤتمر دولي في الربع الأول من العام المقبل من أجل حشد الدعم السياسي والمالي للوكالة والإعداد لمؤتمر ينجح في ترجمة الدعم السياسي الدولي لها إلى دعم مالي لتمكينها من الاستمرار في تقديم الخدمات الاساسية للاجئين.

وشدد الصفدي على ضرورة استمرار الوكالة في تقديم الخدمات للاجئين وفق تكليفها الأممي إلى حين حل قضية اللاجئين في إطار حل شامل ينهي الصراع وينهي الاحتلال الذي بدأ في العام 1967.

وقال «لكن ما هو غير مقبول هو أن نقف هنا عاما بعد عام للتساؤل عما إذا كان 500 ألف طفل سيذهبون إلى مدارس أم لا، وإذا كان المرضى الفلسطينيين سيجدون عيادات صحية، لذا فإن ما هو غير مستدام هو عدم اليقين الناشئ عن عدم قدرتنا كمجتمع دولي على تزويد الوكالة بالموارد التي تحتاجها لأداء عملها، ولكن فيما يتعلق بالوكالة فهي نموذج تم اعتماده من قبل غالبية المجتمع الدولي، فهي موجودة لدعم اللاجئين الفلسطينيين».

وشدد الصفدي على أن «الوضع مقلق وخطير للغاية بالنسبة للاجئين الذين يعتمدون على الوكالة، أولئك الذين يحتاجون إلى العلاج، والأسر التي تحتاج إلى الطعام، والأطفال الذين يحتاجون للذهاب إلى المدرسة، هذا هو ما لا يمكن تحمله وهذا هو ما نعمل معا وبالشراكة مع شركائنا الدوليين لمحاولة التصدي له».

بدوره ثمن لازاريني، الجهود الموصولة والمستمرة التي يبذلها الأردن لتوفير الدعم المالي والسياسي الدولي للوكالة، وقال إن «الوضع المالي للوكالة حرج وأن الوكالة بحاجة إلى دعم مالي عاجل، وأن الوكالة تعاني حاليا عجزا ماليا غير مسبوق وزيادة كبيرة في الاحتياجات في ظل أزمات عديدة تشهدها المنطقة خصوصاً في ظل جائحة كورونا وتبعاتها الصحية والإقتصادية وزيادة جيوب الفقر المدقع وبالتالي الإعتماد المتزايد على خدمات الوكالة».

وقال إن النقاش اليوم تمحور حول كيفية ضمان استمرار جميع خدمات الأونروا في التعليم لأكثر من نصف مليون طالب وطالبة في جميع مدارس الوكالة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية لأكثر من 3 ملايين لاجئ فلسطيني في جميع أنحاء المنطقة، وتوفير شبكة أمان للحماية الاجتماعية لجميع اللاجئين الفلسطينيين الذين تضرروا بشدة من التداعيات الاقتصادية والمالية الحالية.

وأكد المفوض العام للوكالة ضرورة ترجمة الدعم السياسي للوكالة من خلال توفير الموارد المالية التي تحتاجها للقيام بالواجبات المنوطة بها.

وقال إن الهدف من المؤتمر الذي سيعقد العام المقبل هو تعزيز التزام المجتمع الدولي وتقاسم أفضل للمسؤولية تجاه نشاطات الوكالة، مؤكداً أن هناك تفويضاً ولن يجري تغيير هذا التفويض اليوم حتى يكون هناك اتفاق سياسي مناسب من شأنه تعزيز حل دائم وعادل في المنطقة.

واتفق الصفدي ولازاريني على استمرار التنسيق والتشاور حول سبل حشد الدعم الدولي اللازم لتمكين الوكالة الاستمرار في تقديم خدماتها الحيوية وفق تكليفها الأممي.